دعـــوات لـتـلـبـيـة رغـبـــات الـشـــعـــوب في الـتـغـيـيـر

إعـــلان بـغـداد يـدعـم ربـيـع الـعـرب ويـدعـو إلى إصـــلاح سـيـاسـي واقـتـصـادي

خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية هوشيار زيباري قال الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، إن بارقة أمل قد لاحت بموافقة الحكومة السورية على خطة المبعوث الدولي العربي كوفي أنان، لكنه شدد على أن المهم تنفيذها بشكل تام وعاجل وفوري، وهو أمر لم يحدث لحد الآن ، وقال إن ما يهم الجميع هو حقن دماء السوريين . وشدد على أن المطلوب هو وقف سيل الدماء وحماية الشعب السوري. وفيما إذا كانت القرارات المتعلقة بسوريا تدخلا في الشؤون الداخلية، أوضح العربي أن انتهاك حقوق الإنسان أصبح شأنا دوليا إضافة إلى انه شأن عربي . وأشار إلى أن الجامعة منحت الرئيس السوري بشار الأسد أكثر من فرصة للحل، لكنّ المهم الآن هو وقف نزيف الدم الذي يسيل من السوريين. وأوضح أن الجامعة ستشارك في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي سيعقد في اسطنبول بداية الأسبوع المقبل. وقال إن المسار السياسي في سوريا، يقرره الشعب السوري بنفسه.

□ بغداد/ المدى

وعن موقف المعارضة السورية من خطة انان، قال العربي إن المعارضة مؤيدة للنقاط الست التي تضمنتها الخطة.

وحول آليات وقف نزيف الدم في سوريا، أوضح العربي أن هذا الموضوع سيعرض على مجلس الأمن وسيذهب مراقبون دوليون بالاشتراك مع مبعوثين عرب إلى سوريا لتنفيذ خطة أنان.

ومن جهته، أشار زيباري إلى أن القمة كانت ناجحة بكل المقاييس، وأعادت العراق من العزلة إلى القمة بعد تغييب سنوات، فهو عاد بكبرياء وقوة فكسب العراق الرهان بعقد قمة ناجحة لصالح جميع العرب. وأشار إلى أن السلطات العراقية نجحت في تأمين القمة بكل جوانبها.

وأضاف أن إعلان بغداد يتضمن جميع قرارات القمة، وأصبح وثيقة وطنية شاملة ويعكس رؤية العراق لكل التطورات العربية في ما يخص القضية الفلسطينية والأزمة السورية وقضايا أخرى تهم العمل العربي المشترك. وأكد أن أجواء ودية صادقة سادت اجتماعات الوزراء والقادة، والعراق لم يتحسس من نوع التمثيل في القمة.

وأشار إلى أن الأزمة السورية قد دخلت الآن مرحلة التدويل، ولا بد من التعجيل بتنفيذ قرارات الجامعة ومجلس الأمن وخاصة خطة انان. وعن علاقات العراق والكويت أكد أنها ممتازة وتتطور باستمرار وهناك ملفات عالقة ستبحثها اللجنة الوزارية المشتركة منتصف الشهر المقبل.

إعلان بغداد

وقد تضمن إعلان بغداد قرارات وتوصيات الزعماء العرب التي دعت إلى تداول سلمي للسلطة في سوريا، وأكدت رفضها التدخل الخارجي لحل أزمتها، ودعم خطة المبعوث الدولي العربي كوفي انان، كما رحبت بالتطورات الديمقراطية في دول الربيع العربي، وشددت على ضرورة اتخاذ جدور الإرهاب وتجفيف منابعه الفكرية والمالية ونبذ التطرف والابتعاد عن الفتاوى المحرّضة على الفتنة.

وتضمن إعلان بغداد ٤٩ مادة ضمن ٩ محاور وجه خلاله دعوة إلى إصلاحات سياسية وتكامل اقتصادي شامل بما يلبي مطالب الشعوب العربية في الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية التي جسدتها التطورات التي تعيشها هذه الشعوب، كما أكد العمل على تحقيق الإصلاح المطلوب للجامعة العربية ، وأشار إلى أن ذلك يتطلب دعماً مالياً لموازنتها يتمثل كمرحلة أولى في إعادة النظر في هيكلها التنظيمي من أجل تطوير مؤسساتها المتعددة وإعادة تشكيلها وتفعيل أدائها والالتزام بقراراتها.

وتمسكاً بالهوية العربية وأسسها الثقافية والتاريخية في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحيط بالمنطقة العربية وتهدد بزعزعة أمنها وتقويض استقرارها.

– وتأكيداً على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، ودعم العمل العربي المشترك في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

– واستناداً إلى المواثيق العربية الأخرى، بما فيها وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين الدول العربية، ووثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، والصادرة عن قمة تونس ٢٠٠٤، وتأكيداً منا على أهمية تطوير منظومة العمل العربي المشترك بما ينسجم والتطورات السياسية الجارية في المنطقة العربية، والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

– واستلهاماً للقيم الإنسانية والدينية التي تنبذ كل أشكال الغلو والتطرف والعنصرية والإرهاب،

نعلن ما يلي:

١ – التزامنا بالتضامن العربي، وتمسكنا بالقيم والتقاليد العربية النبيلة، والحفاظ على سلامة الدول العربية كافة واحترام سيادتها وحقها المشروع في الدفاع عن استقلالها الوطني ومواردها وبناء قدراتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٢ – التشديد على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف، والبناء وبالوسائل السلمية والعمل على تعزيز العلاقات العربية – العربية وتوثيق عُراها وشوائجها، والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة العربية، والإشادة بالمبادرات والجهود الرامية إلى حل الأزمات في الإطار العربي.

٣ – الدعوة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها بما في ذلك الدور الذي سيضطلع به البرلمان العربي ومجلس السلم والأمن العربي بالشكل الذي يساهم في إيجاد سياسات فاعلة لإعادة بناء المجتمع العربي المتكامل في موارده وقدراته لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة تحديات المرحلة، ومواكبة التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية.

٤ – التأكيد على أن الإصلاح المطلوب لجامعة الدول العربية يتطلب دعماً مالياً لموازنتها يتمثل كمرحلة أولى في إعادة النظر في هيكلها التنظيمي من أجل تطوير مؤسساتها المتعددة وإعادة تشكيلها وتفعيل أدائها والالتزام بقراراتها.

٥ – تبني رؤية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يضمن صون كرامة المواطن العربي وتعزيز حقوقه في ظل عالم يشهد تطوراً متسارعاً في وسائل الاتصال، وبما يُلبي مطالب الشعوب العربية في الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، التي جسدتها التطورات التي تعيشها شعوبنا العربية، والدعوة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي للنهوض باقتصادات الدول التي شهدت هذه التغيرات ولا يتطلب دعماً عربياً يؤمن مستقبلاً آمناً وزاهراً لأجيالها.

٦ – الإشادة بالتطورات والتغييرات السياسية التي جرت في المنطقة العربية وبالخطوات والتوجهات الديمقراطية الكبرى والتي رفعت مكانة الشعوب العربية وعززت فرص بناء الدولة على أسس احترام القانون وتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية، وتحيي شعوبها التي قادت هذه الخطوات، والإشادة بالمجهودات التي بذلت حديثاً لتفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي في أفق عقد قمة مغاربية في تونس قبل نهاية السنة الحالية، واعتبار ذلك لبنة أساسية في دعم العمل العربي المشترك.

٧ – الموافقة على النظام الأساسي للبرلمان العربي الذي أنشئ بصفة انتقالية بموجب القرار الصادر عن قمة الجزائر ٢٠٠٥ وذلك استجابة لتطلعات الشعوب العربية التواقة لإقامة نظام عربي يكون فضاءً لممارسة مبادئ الشورى والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ويحقق أمانيها في التنمية الشاملة والمستدامة.

٨ – توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في نضاله المتصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى أرضه ومقدساته وتراثه، ودعم صموده من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتُدين بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية على الرغم من الإدانات الدولية لهذه الممارسات غير الشرعية والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولمواثيق حقوق الإنسان وتفعيل القرارات العربية والإسلامية والدولية في مواجهة ممارسة القمع والانتهاكات الإسرائيلية في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٩ – اعتبار المصالحة الفلسطينية ركيزة أساسية ومصلحة عُليا للشعب الفلسطيني وندعو إلى الالتزام بتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١١/٥/٤، وإعلان الدوحة الموقع بتاريخ ٢٠١٢/٢/٦، لوضع حد للخلافات والانقسام الفلسطيني الداخلي وتوحيد الجهود من أجل إجراء انتخابات جديدة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونُثمّن الجهود المبذولة لإنجاح تلك المصالحة واستمرارها على أسس من الحوار والتفاهم المشترك.

١٠ – الإعراب عن دعمنا الكامل لمدينة القدس وأهلها الصامدين والمرابطين على أرضهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل عليهم وعلى مقدساتهم وخاصة على المسجد الأقصى المبارك مع التقدير الخاص للدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس برئاسة عاهل المملكة المغربية، ونعلن عن دعمنا ومساندتنا لنتائج مؤتمر القدس الذي انعقد في الدوحة خلال الفترة ٢٦-٢٧/٢/٢٠١٢ لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على هذه المدينة المقدسة، والدور التاريخي الذي يضطلع به عاهل المملكة الأردنية الهاشمية في حماية المقدسات الدينية، والدور الذي تقوم به الأوقاف الإسلامية في إدارة شؤون الحرم القدسي الشريف.

١١ – تأكيدنا على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وأن جميع الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي باطلة قانوناً ولا يترتب عليها إحداث أي تغيير على وضع المدينة القانوني كمدينة محتلة ولا على وضعها السياسي باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين.

١٢ – التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، والتأكيد على الأمان العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧ تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام (١٩٦٧)، والتوصل إلى حل عادل ومُتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حق العودة، ورفض كافة أشكال التوطين، والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

١٣ – تضامننا مع الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالعمل الجدي والمتواصل، من أجل الإفراج عنهم، ودعم عقد المؤتمرات الدولية لمعالجة قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

١٤ – التأكيد على دعمنا الكامل للتطلعات والمطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية وحقه في رسم مستقبله، وفي التداول السلمي للسلطة، وإدانة أعمال العنف والقتل وإيقاف نزيف الدم، والتمسك بالحل السياسي والحوار الوطني ورفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية حفاظاً على وحدة سورية وسلامة شعبها، ونؤكد دعمنا والتزامنا بالقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية بهذا الشأن، ودعم مهمة السيد كوفي أنان المبعوث المشترك لـلأمم المتحدة والجامعة العربية في مهمته إلى سوريا.

١٥ – أخذنا العلم بالرسائل المتبادلة بين الحكومة السورية والمبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية حول قبول سوريا للنقاط الست التي تقدم بها السيد كوفي أنان ويؤكد ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لهذه النقاط حتى يمكن وقف نزيف الدماء والبدء بحل سياسي سلمي للأزمة السورية وفقاً لقرارات المجلس الوزاري في هذا الشأن.

١٦ – الترحيب بالتطورات الهامة التي شهدتها الشرق الأوسط، والتأكيد على الدعم القوي للجهود المبذولة من قبل المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الليبية لتحقيق الأمن والاستقرار اللازمين للانتقال بليبيا إلى إقامة دولة ديمقراطية تحقق العدل والمساواة والحرية والرخاء لجميع أبناء الشعب الليبي، وبما يضمن وحدتها أرضاً وشعباً، ودعم الإجراءات المبذولة من قبل الحكومة الليبية لإعمال حكم القانون وحق الشعب الليبي في تقرير مصيره.

١٧ – التأكيد على تضامننا ودعمنا لجمهورية السودان الشقيقة في مواجهة كل ما يستهدف النَّيْل من سيادتها وأمنها واستقرارها، ونُثمّن إيفاء جمهورية السودان بمستحقات السلام في إطار إنفاذ اتفاقية السلام الشامل، وحث الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي على تكثيف جهودها المادية والفنية لدعم الاقتصاد السوداني في مواجهة تداعيات انفصال جنوب السودان، ومعالجة ديون السودان الخارجية بشكل ثنائي أو في إطار المبادرات الدولية الهادفة إلى معالجتها بما يسهم في إسراع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذل الجهود العربية للعمل معها على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على جمهورية السودان، والتأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة المتعلقة بدعم السودان والترحيب بما تمّ إنفاذه في إطار تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور.

١٨ – تهنئة الشعب اليمني الشقيق بنجاح الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ونشيد بعملية انتقال السلطة، والتأكيد على ضرورة تقديم الدعم اللازم لليمن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، والعمل على توفير الخبرات اللازمة لمساعدته في إزالة الأضرار وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

١٩ – دعمنا للحكومة الصومالية في جهودها لإعادة تأهيل قواتها الأمنية ومساعدتها، ونشيد بسير العملية السياسية في جمهورية الصومال الشقيقة ونجاحها في التوصل إلى اتفاق حول مبادئ انتخاب الرئيس وصياغة الدستور، وتقديم المساعدات اللازمة لشعبها، والدعم السياسي والاقتصادي لإعادة بناء مؤسساتها، والعمل على مكافحة ظاهرة القرصنة والترحيب بعقد مؤتمر مكافحة هذه الظاهرة الذي ستستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو/ حزيران المقبل.

٢٠ – دعمنا الكامل لجمهورية القمر المتحدة الشقيقة والحرص على وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية على كامل أراضيها، وتقديم الدعم اللازم لها، والتأكيد على هوية جزيرة مايوت القمرية، والدعوة إلى فتح بعثات دبلوماسية عربية فيها.

٢١ – التأكيد على الوساطة القطرية الهادفة إلى إنهاء الخلاف القائم بين جمهورية جيبوتي ودولة اريتريا ما يساهم في السلم والأمن في منطقة القرن الإفريقي.

٢٢ – التأكيد مجدداً على إدانتنا الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وضرورة العمل على اقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية وإزالة العوامل التي تُغذيه، ونبذ التطرف والغلو والابتعاد عن الفتاوى المحرضة على الفتنة وإثارة النعرات الطائفية، وحث المؤسسات العربية المعنية على زيادة التنسيق في ما بينها لمكافحته، والترحيب في هذا الصدد بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة استجابة لمقترح خادم الحرمين الشريفين بهذا الشأن ودعم التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

٢٣ – التأكيد على أهمية الإعلام بكافة وسائله بما فيه الإعلام الرقمي لما له من دور وتأثير كبيرين، والتقيد بالموضوعية والصدقية دون المساس بحرية التعبير والرأي، والدعوة إلى نبذ الإعلام المحرّض الذي يُشيع روح الكراهية والتفرقة والطائفية والتكفير وازدراء الأديان، مع التأكيد على أن حرية الإعلام مرتبطة بروح القوانين التي تتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعوة الهيئات والمؤسسات الإعلامية العربية للعمل في ضوء هذه المبادئ .

٢٤ – التذكير بأن الدول العربية جميعها قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حين ما زالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى تلك المعاهدة الهامة أو غيرها من الاتفاقيات ذات العلاقة، وترفض إخضاع منشآتها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي الوقت الذي نطالب فيه بإدانة استمرار التعنت الإسرائيلي برفض الانضمام إلى تلك المعاهدة نطالب المجتمع الدولي بإدانة ذلك وممارسة كل الضغوط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت.

٢٥ – الترحيب بالخطوات العملية التي أقرها مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخاصةً ما يتعلق بإقامة مؤتمر ٢٠١٢ والمقرر عقده في فنلندا حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي والأطراف المعنية بإعداد مؤتمر ٢٠١٢ مسؤولياتهم للخروج بنتائج عملية تقود بوضوح إلى إنشاء المنطقة الخالية، وأن إخفاق مؤتمر ٢٠١٢ في تحقيق أهدافه سيدفع الدول العربية للبحث عن خطوات لضمان أمنها.

٢٦ –تأكيدنا على حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام وامتلاك وتطوير التكنولوجيا السلمية للأغراض السلمية طبقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفض محاولات تضييق هذا الحق وفرض القيود عليه، بينما تُمنَح التسهيلات لبعض الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٧. تثمين الإجراءات التي تتخذها الجامعة العربية لمراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية لتعديلها بالشكل الذي يتماشى مع التطورات الاقتصادية الدولية، والتشديد على أهمية عقد مؤتمر عربي لدراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية، وأهمية اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تعطي مزيداً من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في الحد من البطالة في الدول العربية. وتقديم التسهيلات لرجال الأعمال العرب للدخول في مشاريع استثمارية بما يُحقق المصالح المشتركة ويعزز التجارة البينية بين الدول العربية.

٢٨. التأكيد على أهمية تعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية وعلى ضرورة استغلال إمكانيات دولنا العربية في مجال الطاقة المتجددة، لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها.

٢٩. التأكيد على أهمية الاندماج والتكامل بين الاقتصادات العربية عن طريق حرية التجارة والاستثمار وتفعيل دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة عام ٢٠٢٠.

٣٠. تطوير مسارات التنمية لتكون أكثر ارتباطاً بالاستدامة والعدالة الاجتماعية وأكثر تركيزاً على الإنسان العربي وانحيازاً للفقراء والشباب والمرأة تعزيزاً لقدراتهم للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣١. توجيه المؤسسات والجهات المعنية بتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت عام ٢٠٠٩ وفي شرم الشيخ عام ٢٠١١، والتأكيد على عزمنا متابعة وتنفيذ نتائجهما بما يخدم العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي المشترك، ويُسهم في تنمية المجتمعات العربية، ونؤكد ضرورة الإعداد الجيد لأعمال القمة التنموية في دورتها الثالثة (الرياض ٢٠١٣).

٣٢. مواصلة الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ودعم الدول العربية الأقل نمواً بمساعدتها على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، وتعزيز جهود جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية ومنظماتها المتخصصة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لوضع تصور وبرامج عمل لتسريع التحرك العربي المطلوب لتنفيذ أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٣٣. العمل على إتاحة الفرص أمام الشباب لتمكينه من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوفير فرص العمل اللائق به، وتطوير العمل العربي المشترك في إقامة المؤسسات التي ترعى مصالح الشباب ودورهم في صنع مستقبل بلدانهم.

٣٤. التأكيد مجدداً على ضرورة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والارتقاء بهما لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وصولاً إلى مجتمع المعرفة.

٣٥. تعزيز الجهود العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المعدية وحرية وفاعلية ودعم الدول العربية وخاصة الأقل نمواً لارتقاء بنوعية خدمات الرعاية الصحية.

٣٦. التأكيد على احترام مبادئ حقوق الإنسان وضمان الحقوق السياسية والثقافية والدينية للأقليات.

٣٧. كما نؤكد ضمان حقوق المرأة وتمكينها وحمايتها من أشكال التمييز كافة.

٣٨. التأكيد على ضرورة إتاحة المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في مسيرة العمل العربي المشترك من خلال شراكة حقيقية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة في دول المنطقة.

٣٩. الإشادة بنجاح قمة توصيل العالم العربي الثالثة خلال الفترة من ٢ إلى ٧ مارس/ آذار ٢٠١٢ تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر في الدوحة والتي أقرت تفعيل الآليات التي من شأنها حشد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتوسيع نطاق شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم النفاذ إليها بما يُشجع الاستثمار في مشروعاتها ويوفر فرص العمل تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الأوسع.

٤٠. الدعوة إلى تكثيف الحوار بين الأديان والحضارات والشعوب وإرساء ثقافة الانفتاح وتفعيل التعاون والتنسيق بين المؤسسات الثقافية العربية، وقبول الآخر ودعم مبادئ التآخي والتسامح ونبذ التطرف والابتعاد عن الفتاوى المحرضة على الفتنة، واحترام الحقوق الدينية والإنسانية التي تؤكد على حقوق الإنسان، وتُعلي كرامته وتصون حريته، والحفاظ على حقوق جميع المواطنين دون أي تمييز في العرق أو الدين أو الطائفة التي ينتمون إليها، في هذا الصدد نشيد بمبادرة عاهل المملكة الأردنية الهاشمية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عام ٢٠١٠، بتخصيص أسبوع في كل عام للوئام بين الأديان، والترحيب بالتوقيع على اتفاقية تأسيس مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا الذي تم في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ والدعوة للتعاون البناء معه.

٤١. التأكيد على دعمنا للعمل العربي المشترك وتوحيد الجهود والرؤى العربية في القضايا البيئية وإدخال معايير البيئة في خطط التنمية باعتبارها من أسس عملية التنمية المستدامة وتوفير الإمكانات الاقتصادية والمالية المناسبة لخدمة هذا الغرض.

٤٢. التأكيد على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي وعلى ضرورة تحديد الحصص المائية العادلة للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية والمشتركة، ومعالجة موضوع الندرة المائية باعتباره من المشاكل التي تُعاني منها المنطقة العربية، وضرورة ضمان الاحتياجات المائية للأجيال القادمة، وحث دول الجوار على التعاون في هذا المجال.

٤٣. توثيق علاقات التعاون وأسلوب الشراكة القائمة حالياً مع المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والدول الأخرى وفقاً للمنافع المتبادلة وندعو إلى توسيع هذه الشراكات، ونرحّب في هذا الإطار بانعقاد الدورة الثالثة للقمة العربية مع دول أميركا الجنوبية في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢ في ليما عاصمة بيرو، وندعو إلى توسيع هذه الشراكات.

٤٤. الالتزام بالقرارات العربية الخاصة بالترشيحات إلى المنظمات الإقليمية والدولية وتشجيع الدول العربية على تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض التي تعزز من الحضور العربي على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد دعم ترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة معرض اكسبو العالمي ٢٠٢٠.

٤٥. الترحيب باختيار مسقط عاصمة للسياحة العربية للعام ٢٠١٢، بما يدعم العمل العربي المشترك خصوصاً في المجالات السياحية.

٤٦. تحيتنا لبغداد التي يحتفى بها عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠١٣، وهي تستعيد دورها البارز في حركة الإبداع الفكري والنهضة الثقافية العربية والإثراء الحضاري.

٤٧. توجيه خالص الشكر وبالغ التقدير لفخامة رئيس جمهورية العراق جلال طالباني على إدارته الحكيمة لأعمال القمة، وإغناء مداولاتها، ونُعرب عن ثقتنا التامة في أن رئاسة العراق للعمل العربي المشترك ستشهد المزيد من الإنجازات والتطوير وترسيخ التضامن العربي.

٤٨. امتناننا العميق لجمهورية العراق شعباً وحكومةً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم، نؤكد أن انعقاد القمة العربية في بغداد هو برهان ساطع على استعادة العراق عافيته واستقراره وتعزيز سيادته بانسحاب كامل القوات الأجنبية، ونُرحب بعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والإقليمي والدولي.

٤٩. خالص الشكر للجهود المتواصلة التي يبذلها معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وأعضاء الأمانة العامة للنهوض بالعمل العربي المشترك.

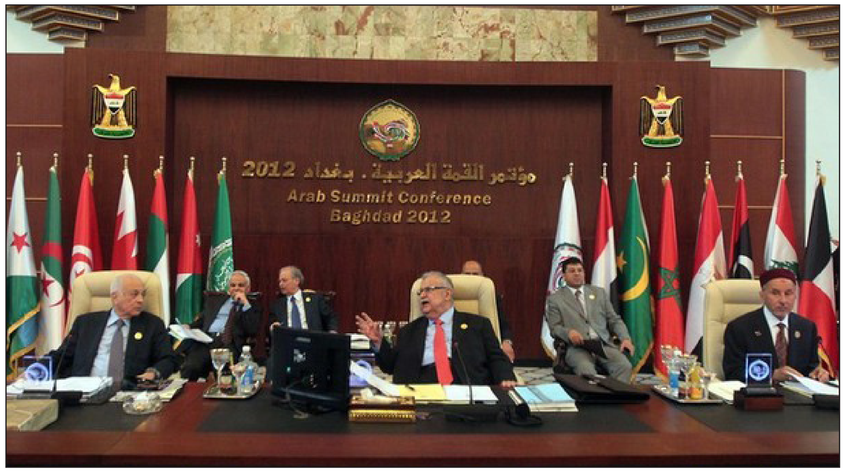

ما يمكن أن تتعلمه الجامعة العربية من العراق

□ بغداد/ بي بي سي

نحب جميعا أن نبدو بمظهر جيد عندما نستقبل ضيوفنا، وقد يقوم بعضنا بطلاء واجهات الحدائق وتزيين الأماكن المحيطة.

لكن العراق ليس لديه الكثير ليتباهى به أمام ضيوفه في السنوات القليلة الماضية. ولذا فمن السهل أن نعتبر حماس العراقيين وهم يرتبون الطرق المؤدية إلى مطار بغداد لاستقبال وفود القمة العربية التي تعقد في العراق لأول مرة منذ أكثر من عقدين.

والأهم من ذلك أن هذه القمة هي أول حدث كبير بهذا المستوى يعقد في البلاد منذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ويريد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن يظهر للجميع أن بلاده يمكنها أن تقف الآن على المسرح العالمي بمفردها دون دعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وسوف يصبح الشعب العراقي أكثر سعادة إذا استطاع أن يظهر للعالم أنه يستطيع الآن أن يواصل مسيرته ويعمل بمفرده.

لكن أحد العراقيين يسأل: "لماذا لا ينفقون هذه الأموال على إصلاح شبكة الكهرباء؟".

والحقيقة هي أنه بينما ستتكلف القمة مئات الملايين من الدولارات، فهذا لا يعد إلا نقطة في محيط مقارنة بمئات المليارات من الدولارات التي أنفقت خلال الأعوام التسعة الماضية من قبل الحكومتين العراقية والأمريكية في العراق.

ورغم كل هذه الأموال، لا تزال طرق وشوارع العاصمة بغداد سيئة، وتعاني المدينة من انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، بالإضافة إلى شبكات مياه الشرب والصرف الصحي التي تعاني مشكلات كثيرة.

"لا توجد ديمقراطية" وتقول شروق العبايجي، الناشطة العراقية في مجال حقوق الإنسان، إن المشكلة بدأت بمجيء "كل جنرالات الجيش الأمريكي الذين أتوا إلى العراق ومعهم أموال تملأ حقائبهم، فقد كان الفساد موجودا قبل هذا، وكان من الممكن أن يعالجوه.

وتضيف: "وبدلا من ذلك، زادوا من فساد هذا النظام القائم، وأصبح الفساد الآن منتشرا في كل مكان حولنا، حتى أصبح أسوأ من المافيا الإيطالية".

وكان حلم الأمريكيين الذين غزوا العراق في ذلك الوقت هو أن يصبح عراق ما بعد صدام نموذجا للديمقراطية تحتذي به بقية دول العالم العربي.

لكن بفضل الربيع العربي، تمكنت بعض شعوب المنطقة العربية بنفسها من التخلص من حكامها المستبدين، ويبدو أن الحكومات الجديدة في هذه الدول سيكون لها مستقبل أفضل من ذلك الذي تركته الولايات المتحدة خلفها في العراق.

ويقول عدنان حسين، نائب رئيس تحرير صحيفة المدى بعد أن أمضى عدة ساعات في طريقه ليمر من خلال نقاط التفتيش التي أقامتها قوات الشرطة العراقية في قلب مدينة بغداد: "لا توجد ديمقراطية هنا، ومن الناحية النظرية، نحن لدينا حرية لأنه لا توجد لدينا قوانين تحد من الحريات، لكن من الناحية الواقعية، ليست لدينا حرية."

ويعد حسين واحدا من الصحفيين العراقيين الذين يتحلون بالشجاعة والذين يحاولون أن يسلطوا الأضواء على فساد المؤسسات التي تركها الاحتلال الأمريكي خلفه.

ومع هذا فقد تحسنت الأمور بعد سنوات من الفوضى، ولكن هذا التحسن يقاس في العراق بمعايير مختلفة.

فيقول أحد الزملاء العراقيين: "لا يزال اختطاف الأطفال مستمرا، لكنه أصبح الآن من أجل المال فقط."

وإذا دفعت الفدية يمكنك أن تستعيد طفلك حياً، وهذا مقارنة بسنوات مضت حينما كان الناس يدفعون فقط لتسلم جثث أطفالهم، وأحيانا يدفعون ولا يحصلون على شيء.

معركة فرض النفوذ، ومنذ سنوات مضت وفي مثل هذا الأسبوع، كنت من بين عدد قليل من الصحفيين الذين بقوا في العراق ليشهدوا اقتحام القوات الأمريكية لبغداد.

وقد بلغت القوات الغازية في تقدير حجم الانقسام الطائفي الذي كان موجودا في المجتمع العراقي قبل الحرب، ومن ثم بنت هذه القوات المؤسسات السياسية العراقية وفقا لهذا التقدير. ويعيش العراقيون اليوم مع هذا الإرث الذي تركته هذه القوات بعد انسحابها.

ويقول نبيل يونس، رئيس قسم الدراسات الدولية بجامعة بغداد: "العراق لديه ثقافات وديانات مختلفة، لكن العراقيين لا يفكرون بشكل طائفي. وقد جلب مجلس الحكم العراقي الذي أسسه الأمريكيون هذه الطائفية إلى العراق، ثم استغلها السياسيون ورجال الجيش."

ويقدر ما يريد العراقيون لهذه القمة أن تكون رمزا لعراق جديد، فإن أجندة هذه القمة ستركز بشكل كبير على الأوضاع في سوريا. وسوريا دولة يحكمها حزب البعث الآن، كما كان يحكم حزب البعث العراق قبل الحرب، ويضم المجتمع السوري طوائف وديانات مختلفة كذلك.

وقد كان الحكم الديكتاتوري في المجتمعين العراقي والسوري يقابل التوترات الداخلية بالقمع لعدة عقود، وقام النظام الحاكم فيهما بقتل الآلاف من أبناء شعبه بوحشية لا يمكن تخيلها، فهل يبدو ذلك مألوفا؟

وأصبح عراق ما بعد صدام أرضا للمعركة من أجل فرض النفوذ بين كل من الخليج المسلم السني والغرب من جانب، وإيران المسلمة الشيعية من جانب آخر. وقد فازت إيران في النهاية.

ويحاول الغرب ودول الخليج إعادة التوازن في المنطقة من خلال سوريا.

لهذا، فربما أهم الدروس التي يمكن أن تتعلمها الوفود العربية، وكذلك مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي عنان، من زيارة بغداد هذا الأسبوع هو التذكير بالطريقة التي لا ينبغي أن يتم التعامل بها مع سوريا ما بعد بشار الأسد.

لـمـاذا غابت الصحـف العراقية عن القمة العربية؟

□ بغداد/ المدى

أجبرت العطلة الطويلة التي فرضتها الحكومة العراقية بسبب أعمال القمة العربية في بغداد الصحف العراقية على التوقف عن الصدور خلال الأسبوع المنصرم. وشمل التوقف الصحف الحكومية، والحزبية، والأهلية بلا استثناء. ويبرر